



الخطة الاستراتيجية
لتنمية القطاع الصناعي وآلياتها التنفيذية
(٢٠٢٥-٢٠٢٠)

إعداد
وزارة الصناعة اللبنانية

حزيران ٢٠٢٠

المقدمة:	٣
أولاً: المنطلقات الإستراتيجية	٣
ثانياً: الرؤية الصناعية والاستراتيجية الصناعية واهداف الخطة (Mission and Vision)	٤
ثالثاً: المبادئ الاستراتيجية للخطة الصناعية	٦
رابعاً: خارطة الطريق المقترحة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي	٧
خامساً: آليات تنفيذ خطة التنمية والتطوير الصناعي	١٠
سادساً: آليات دعم وتمويل الإجراءات اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي	١٧
سابعاً: الجداول الزمنية لتنفيذ الخطوات العملية	١٧
ثامناً: المردود المالي والاقتصادي للخطة	١٨
تاسعاً: الملاحق (بيانات كل مشروع من مشاريع الخطة الاجمالية وطرق تنفيذها والجدول الزمني لها)	١٨
الملحق رقم ١	١٩
مصرف/صندوق الائتماء والاستثمار الصناعي	١٩
الملحق رقم ٢	٢٠
المناطق الصناعية النموذجية	٢٠
i. تأهيل المناطق الصناعية القائمة	٢٢
iii. الميناء الجاف في منطقة ريق-البقاع	٢٣
iv. محطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعي	٢٣
v. تأهيل طريق بيروت -شنتورة لإنشاء نفق اصطناعي – إعادة الدراسة تبعاً لصدور قانون ذات صلة من مجلس النواب	٢٣
vi. تجمعات التكنولوجيا واقتصاد المعرفة والإبداع والخدمات والابتكار	٢٣

المقدمة:

يعاني لبنان من عجز مستمر في الميزان التجاري بلغ في نهاية العام ٢٠١٩ حوالي ١٦ مليار دولار سنوياً وفق إحصاءات وزارة المالية. كما ويعاني لبنان من عجز متعاظم في المالية العامة، ومن أزمة اقتصادية ونقدية ومعيشية حادة، ومن بطالة مرتفعة تتجاوز الـ ٢٥٪ من حجم القوى العاملة. وفي المدة الأخيرة ارتفعت نسبة الفقر من اللبنانيين المقيمين الى ٥٥٪ وفق تقديرات البنك الدولي. يضاف الى ذلك أزمة سيولة وأزمة مصرفية فاقمت من الأزمة الاقتصادية التي تعاضمت مع وباء كورونا الذي فرض اعلان التعبئة العامة ووقف العمل بجميع القطاعات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن معظم الصناعيين مؤخراً من شراء المواد الخام من الخارج بسبب نقص العملة الصعبة.

ان البدء بمعالجة هذه الازمات يفرض الانتقال بالاقتصاد اللبناني من اقتصاد ريعي لاقتصاد ديناميكي انتاجي مستقر وقوي وقادر على تحمل الازمات، و قد اضحى ذلك ضرورة قصوى أكثر من أي وقت مضى في ظل الازمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها لبنان. ان الاقتصاد المنتج يوفر للمجتمع اللبناني الامن الاجتماعي لمجتمع مستقر ومتطور، بحيث يؤمن أكثرية احتياجات المجتمع الاستهلاكية، ولا سيما الغذائية، ويحقق مردوداً اقتصادياً وهو مبني على الأمن الاقتصادي والامن الغذائي والامن الاجتماعي.

من أسس الأمن الاقتصادي ان يكون الاقتصاد مستقراً متوازناً مبنياً على زراعة متطورة، وصناعة قادرة، وخدمات تكاملية. إن قطاع الصناعة، من بين القطاعات الإنتاجية الثلاثة المذكورة، هو الاقدر على خلق استثمارات مستدامة وعلى خفض العجز في الميزان التجاري وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات نتيجة خفض الاستيراد وزيادة التصدير ووفع مستوى الاكتفاء الذاتي من خلال إنتاج السلع والخدمات التي لدينا ميزة تنافسية فيها، مما يؤدي لاقتصاد منتج ومستقر ومستدام.

أما بالنسبة للأمن الغذائي والكفاية المجتمعية فيتحققان نتيجة صناعة غذائية متخصصة مبنية على وفرة في الثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية العالية الجودة وبأسعار تنافسية من ضمن خطة استراتيجية زراعية متقدمة تعتمد على استثمار الأراضي وبالأخص المشاعات الحكومية، والري المتطور، والمعالجة العلمية للتربة.

الآن بعد أن أصبح الاقتصاد الريعي ورائنا، يمكن للصناعة اللبنانية أن تستفيد من مستوى عالٍ من المهارات بين خريجي الجامعات وكميات كبيرة من المدخرات تأتي من بين آخرين من الشتات اللبناني.

ومع ذلك، فإنه يعوقه حجم السوق المحلية، والتكاليف المرتفعة (مثل الطاقة والأرض)، وعدم وجود مناطق صناعية فعالة، وضعف البنية التحتية، ونقص الكفاءات المهنية التقنية، والقضايا الجيوسياسية ذات الجودة المتدنية في كثير من الأحيان مع التركيز على التعبئة و / أو تحويل و / أو تجميع مقابل لإنتاج منتجات عالية الجودة / ذات قيمة مضافة عالية.

تهدف خطة وزارة الصناعة إلى بناء مجتمع صناعي متقدم مبني على ثقافة صناعية للخدمات والسلع تتصف بامتقدم والديناميكية. وترتكز القدرة الصناعية والديناميكية على الابتكار والتطوير والتجديد التي تعتمد على القدرات البشرية اللبنانية المتميزة وعلى التعليم المتطور في الثانويات وفي الجامعات ومراكز الأبحاث والمعاهد الفنية، بالإضافة الى تأمين الدعم الإداري المناسب في التشريع والتنظيم وعلى الشراكة الضرورية بين القطاعين العام والخاص بالإضافة الى مساهمة القطاع الاستثماري والمصرفي.

أولاً: المنطلقات الإستراتيجية

تنطلق خطة وزارة الصناعة من وضع موجز حول المحاور الصناعية الإستراتيجية وآلياتها التنفيذية التي بدأت العمل بها وتتابع تنفيذها بهدف حماية القطاع الصناعي اللبناني وتطويره وتنميته خاصة، بما يساهم في نمو الإقتصاد الوطني عامة.

تعتمد الوزارة في تطوير المحاور الصناعية الإستراتيجية على آراء الخبراء واقتراحات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين إنطلاقاً من خطط وزارة الصناعة وبرامجها وأبحاثها لا سيما:

- الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي في لبنان (لبنان الصناعة ٢٠٢٠-٢٠٢٥)،
 - الخطة الإستراتيجية التنفيذية (٢٠١٦-٢٠٢٠)،
 - الخطط التشغيلية السنوية لسنوات (٢٠١٦ / ٢٠١٧ - ٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠)،
 - مشروع السياسة الاقتصادية لسنة ٢٠١٧ (لبنان الاقتصاد لتنمية مستدامة ٢٠٢٥)،
 - الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الصناعية (٢٠١٨ - ٢٠٣٠)،
 - الإستراتيجية الوطنية للذكاء الإصطناعي في الصناعة،
 - دراسة ماكينزي المقررة من قبل الحكومة اللبنانية
 - مقترحات البيان الوزاري الحكومي (٢٠٢٠) ولاسيما الشق الصناعي منه الذي يتوافق مع ما تضمنته استراتيجية الوزارة.
 - اقتراحات الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في المجتمع اللبناني
- كما تعتمد وزارة الصناعة في خطتها على المبادئ التالية:

- الميزة النسبية والتنافسية للبيئة والمجتمع والقدرات البشرية اللبنانية
- السلامة العامة
- الصناعة المستدامة والمحافظة على البيئة
- الجودة (حسب المعايير الدولية)
- الكفاءة العالية
- التخصصية
- الالتزام بالقوانين والمعايير
- الأبحاث والابتكار
- التخطيط الاستراتيجي والشراكة التكاملية
-

ثانياً: الرؤية الصناعية والاستراتيجية الصناعية واهداف الخطة (Mission and Vision)

إنّ الصناعة هي تحويل المعرفة الى منتجاتٍ أو سلعٍ أو خدماتٍ قابلة للتسويق. وتعتمد الخطة الحالية على الرؤية والاستراتيجية والأهداف الصناعية التالية:

أ. الرؤية الصناعية: "تحويل لبنان ليكون من بين الدول الصناعية الأولى في دول المشرق العربي من حيث المساهمة في الناتج المحلي خلال العقد القادم وجعل الصناعة مساهماً أساسياً في الدخل الوطني، ورائداً إقليمياً متخصصاً في الصناعات الإبداعية وذات القيمة العالية ومركزاً إقليمياً للتحويل والمعالجة، والصناعات التي تؤدي إلى القيمة المستدامة وخلق فرص العمل وتخفيض دائم للعجز التجاري.

ب. الاستراتيجية الصناعية: "بناء القدرات الصناعية اللبنانية للتطوير المضطرد في مختلف القطاعات الصناعية وبالأخص في القطاعات المعرفية والتقنية والدوائية والاستشفائية والغذائية والكيميائية والتجميلية عبر التأطير الصناعي الرائد، والتشجيع الفعلي للقطاع الخاص، والتمويل الموجه، والترويج الوطني، والتعاون مع الوزارات والإدارات الأخرى.

- التركيز على صناعات النمو المرتفع والأسواق المتخصصة ذات القيمة المضافة، الموجهة نحو الحد من الواردات وزيادة الصادرات، حيث يتمتع لبنان أو يمكنه تطوير ميزة تنافسية إقليمية (إن لم يكن عالمية).
- تحديد وتركيز الاستثمارات على الصناعات إحلال الواردات التي يمكن أن يكون لها أكبر الأثر على العجز التجاري (بما في ذلك الأدوية العامة ، وتجهيز الأغذية).

• استغلال التأثير الإيجابي والميزة النسبية والتنافسية للبيئة والمجتمع والقدرات البشرية اللبنانية التالية:

i. القوة والمعرفة المالية للمغتربين اللبنانيين والمستثمرين المحليين؛

ii. توافر العمالة عالية المهارة؛

iii. إنتاج القطاع الزراعي؛

iv. حاجة السوق الإقليمية وإعادة الإعمار

v. التميز في الصناعة المعرفية والتكنولوجية.

ج. أهداف الخطة: تهدف الخطة الصناعية خلال المدة الزمنية المحددة بخمس سنوات ابتداءً من تاريخ إقرارها، إلى:

- رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الوطني بمعدل لا يقل عن ٢٪ سنوياً للسنوات الخمس القادمة لتصل الى ١٨٪ خلال خمس سنوات.
- زيادة الصادرات الصناعية بنسبة ٥٪ سنوياً عن معدلها في العام ٢٠١٩
- خفض العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات بمعدل ٥٪ سنوياً عن معدلها في العام ٢٠١٩.
- خفض البطالة وخلق فرص عمل مستدامة جديدة، وبالأخص للخريجين الجامعيين والمهنيين بما لا يقل عن ٢٥٠٠٠ فرصة عمل خلال ٣ سنوات، تخصص لليد العاملة اللبنانية بما يشكل شبكة امان اجتماعية.
- تشجيع ودعم الصناعات القائمة.
- خفض تكلفة الطاقة في المصانع بمعدل ٢٠٪ عبر تحفيز استعمال الطاقة البديلة.
- اطلاق صناعات جديدة لا سيما صناعة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.
- تشجيع "صناعات إحلال الواردات" بناءً على الأولويات التالية: نسبة القيمة المضافة للصناعة، وحاجة السوق المحلي، وفرص العمل التي تنتجها، ومعدل الخفض الذي تحققه في ميزان العجز التجاري.
- تشجيع اطر الصناعة المستدامة والصديقة للبيئة.

د. الخطوط العريضة للخطة:

- إنشاء وتعزيز علامة تجارية للمنتجات عالية الجودة "صنع بفخر في لبنان" حتى المعايير الأوروبية بميزانية سنوية تبلغ ٢ مليون دولار (٢٠٢١+)؛
- تطوير مناطق صناعية متعددة تقدم بنية تحتية وخدمات عالمية المستوى (١٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات)؛
 - بناء على تطوير الخطط القائمة (منطقة طرابلس الاقتصادية الخاصة ، ثلاث مناطق صناعية اقترحتها وزارة الصناعة / اليونيدو)؛
 - مناطق أخرى في جميع أنحاء لبنان ، من بين أمور أخرى من خلال تأجير أراضي البلدية والدولة للصناعات غير الملوثة بأسعار أقل من أسعار السوق على أساس الإنتاج الجيد المتفق عليه والموجه نحو التصدير؛
- إتاحة الأراضي الحكومية لدعم الصناعات الزراعية.
- زيادة إمكانات التصدير عن طريق:
 - تبني وتطبيق وإنفاذ الامتثال للامتثال لمعايير الجودة الصناعية الصناعية.
 - الإعفاء من الضرائب على أي منتج للكمية المصدرة (٢٠٢٠+)؛
 - الاستفادة من الملحقات التجاري والشتات اللبناني لفتح أسواق جديدة (٢٠٢١+)؛

- توفير تخفيض ضريبي لمدة ١٠ سنوات على الأرباح كحوافز مالية للاستثمارات الجديدة في القطاع الصناعي (بدءاً من عام ٢٠٢١)؛
- توفير تخفيض لمدة ٣ سنوات بنسبة ٥٠٪ على رسوم صندوق الضمان الاجتماعي للموظفين المتخرجين تحت سن ٢٥ عاماً والذين يتم توظيفهم لأول مرة في القطاع الصناعي (بدءاً من عام ٢٠٢١)؛
- تقديم قروض مدعومة (٣,٥٥ مليار دولار خلال فترة الخطة) لتشجيع الاستثمار في الصناعات المستهدفة (مثل الأدوية العامة، وتجهيز الأغذية، الجاهزة، وإعادة التدوير، وما إلى ذلك).
- ضمان الأموال والسيولة والاستثمارات على النحو المبين لضمانات القروض (٣٠٠ مليون دولار)، صناعة المعرفة والتكنولوجيا (١٠٠ مليون دولار) القروض المباشرة ودعم المواد الخام (٧٥٠ مليون دولار)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٣٠٠ مليون دولار)، الصناعات الريفية والحرفية (١٠٠ مليون دولار)، الحاضنات (٦٠ مليون دولار)، المختبرات (٢٠ مليون دولار)، إلخ.

٥. العوامل المساعدة:

- تنفيذ إصلاحات البيئة الاقتصادية الواسعة (مثل سهولة ممارسة الأعمال التجارية والبنية التحتية وتوليد الطاقة ، وما إلى ذلك).
- تطوير تعليم تقني ومهني عالي الجودة.

ثالثاً: المبادئ الاستراتيجية للخطة الصناعية

تعتمد الاستراتيجية الصناعية للبنان على المبادئ التالية:

١. اعتماد الديناميكية والانتاجية في عمل الوزارة والإدارة العامة لمواكبة القطاع الخاص
٢. تحسين بيئة الأعمال وتبسيط إجراءاتها (القانونية والاجرائية...)
٣. التجديد الدوري لبيانات المسح الصناعي
٤. تنظيم عمل المصانع غير المرخصة
٥. تشجيع وتنمية الصناعات الوطنية عبر خفض كلفة الانتاج، وزيادة إستهلاك المنتجات المحلية، ووضع أعلى المعايير لتنظيم وتحسين جودة المنتج
٦. زيادة الإنتاجية من خلال وضع السياسات والآليات الصناعية العامة الفاعلة ودعم القطاعات الصناعية المنتجة
٧. تأمين الدعم في السيولة والتمويل عبر مصرف لبنان وصناديق التمويل واستثمارات لشراء المواد الأولية والمعدات الصناعية، وتشجيع زيادة الاستثمار في الإنتاج الصناعي، وتخفيض الضرائب والرسوم.
٨. تعزيز الكفاءة في الإنتاج عبر التعاون مع المؤسسات التعليمية والتدريبية وتعميم التكنولوجيا وتطوير الكفاءات الصناعية، والمحافظة على اليد العاملة والمهارات التقنية والاعتماد على الميزة النسبية والتنافسية للبيئة والمجتمع والقدرات البشرية اللبنانية، وتعزيز التعليم الجامعي والبحث العلمي في القطاع الصناعي، وتأهيل وإعادة تأهيل الكفاءات وتأمين مراكز التعليم التقني (الترميز والبرمجة الذكية) وفق حاجات السوق المحلي (والاسواق المستهدفة)
٩. خفض الأثر البيئي للصناعة الوطنية
١٠. منع الإحتكارات (لاسيما في مجال الترابه والكابلات)، وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير المشروعة عبر ضبط التهريب ومكافحة الاغراق، وفرض رسوم الحماية للصناعات الوطنية (عند الحاجة)
١١. دعم الصادرات الصناعية بما لا يتعارض مع احكام اتفاقيات التجارة الدولية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتأمين الأسواق الخارجية (عبر إعفاءات واتفاقيات والمشاركة في المعارض...)
١٢. إطلاق الصناعات الجديدة الواعدة والمستقبلية والرقمية، وإضافة قطاعات الابداع والتكنولوجيا ومهام التجارة الخارجية الى الوزارة لكي تصبح "وزارة الصناعة والابداع والتكنولوجيا والتجارة الخارجية".
١٣. اطلاق خطة إعلامية لدعم تطوير القطاع الصناعي

رابعاً: خارطة الطريق المقترحة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي

في سياق تنفيذ خطتها تسعى وزارة الصناعة الى تحفيز المستثمرين نحو القطاع الصناعي عبر ايجاد الأطر التنظيمية التي تهدف الى تسهيل عمله وتطويره وتنميته. تتناول خارطة الطريق المقترحة على تحديد سياسات في اطار القطاع الصناعي كما في اطار القطاع الاداري وفق ما يلي:

أ- في اطار القطاعات الصناعية وسلاسلها

للاستفادة من ميزات القدرات الصناعية اللبنانية ستعتمد الخطة الصناعية على دعم قطاعات ذات القيمة الصناعية التنافسية، وذلك في العديد من الصناعات والخدمات التي يتمتع بها لبنان كميزة تفضيلية في تلبية الحاجات الاستهلاكية المحلية وإمكانيات التصدير، وهي على نوعين وفق دراسة ماكينزي المقررة من قبل الحكومة اللبنانية:

١. قطاعات وسلاسل (Chains) القيمة المحلية: الصناعات الزراعية والمستحضرات الصيدلانية والطبية.
٢. قطاعات وسلاسل (Chains) القيمة الإقليمية والدولية: صناعات البناء والمواد والمنتجات الكيماوية والملبوسات والجلود والاثاث والمجوهرات والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات، والتي تتمتع بميزة تفضيلية في المنطقة، وأي قطاع يتضمن الابتكار والتطوير التي تساعد في ظهور صناعات وتقنيات جديدة مبنية على المعرفة.

١. قطاعات وسلاسل القيمة المحلية: الزراعات الصناعية والمستحضرات الصيدلانية والطبية

تعتمد قطاعات القيمة المحلية على تشجيع وتطوير الصناعات التي تهدف الى تلبية حاجات السوق المحلي، وتصدير الفائض منها، لا سيما في مجالات:

- **الصناعات الغذائية** تهدف الخطة لتنشيط الصناعات الغذائية عبر العمل بالتعاون مع وزارات الزراعة والصحة والبيئة ومع الجامعات ومراكز الأبحاث **Government-Academia-Food Industry Alliance in Lebanon (GAFAL)**، بهدف ارشاد المزارعين وتوجيههم ورفع قدرة الصناعات الغذائية على التصدير، ودعم تسويقها وتفعيل العمل بقانون سلامة الغذاء والعلامات التجارية وفتح الأسواق الجديدة وبالأخص للزراعة العضوية والمنتجات ذات القيمة المضافة وتحديث وإقرار قانون **Appellation d'Origine Controlé /Appellation Géographique**.
- **الصناعات الخفيفة والتجميع** لا سيما في مجالات جديدة مثل:
 - أ. الدرجات العاملة على الطاقة الكهربائية
 - ب. وتجميع الباصات الصغيرة والسيارات وبالأخص الكهربائية
 - ت. والحافلات المائية الصغيرة للنقل العام البحري
- **المستحضرات الصيدلانية والأدوية والمتممات الغذائية والمعدات الطبية**: تتبنى الخطة الصناعية دعم صناعة الادوية والمستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية ومستلزماتها بحيث تلي، كخطوة أولى، الحد الأقصى من احتياجات السوق المحلية والعمل على زيادة صادراتها، والتعاون مع الجامعات في المجالات العلمية الجديدة مثل الوراثة والتقنيات الحيوية، مستحضرات التجميل، الأعشاب الطبية (CBD) والزيوت الأساسية. كما تتضمن الخطة تشجيع الصناعات التجميلية (cosmetics) وتتضمن تشجيع صناعة الادوية عبر تحديد الادوية الأكثر استعمالاً في لبنان وتشجيع صناعة الادوية وصناعة

الادوية المثلوية أو الجنريك (generics) منها بما يساهم في خفض تكلفة فاتورة الدواء على الدولة اللبنانية والقطاع الخاص الاستشفائي والجهات الضامنة والمستهلك بالمعدلات التالية:

i. ٣٠٪ ثلاثون بالمائة خلال السنتين الأولتين من إقرار الخطة.

ii. حتى ٥٠٪ خمسون بالمائة خلال خمس سنوات من إقرار الخطة.

iii. إمكانية تصدير الى الخارج بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي و خلق حوالي ٢٠٠٠ فرصة عمل

وذلك عبر إلزام الجهات والمؤسسات الضامنة الحكومية (وزارة الصحة العامة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تعاونية موظفي الدولة، صناديق التعاضد، والاستشفاء العسكري) باستبدال الدواء الأجنبي الذي له مقابل محلي وتغطية تكلفة الدواء المنتج محليا" بالافضلية عن الدواء الأجنبي، عبر الاعتماد على شهادات معهد البحوث الصناعية وانشاء وتجهيز المختبر المركزي لإصدار شهادات الدواء وضمان جودته.

٢. قطاعات وسلاسل القيمة الإقليمية والدولية: والصناعات الرقمية والمعرفية والتقنية وصناعة تكنولوجيا المعلومات،

وصناعات البناء والنسيج والاثاث والمجوهرات

• **الصناعات الرقمية والمعرفية والتقنية وتصميم الأجهزة والبرامج والتكنولوجيا:** التكنولوجيا، والرقمنة، والاتصالات، والبرمجيات، والنانو تكنولوجيا، والميكاترونكس، والالكترونيات، والطاقة البديلة،-المعدات الصناعية، والسياحة البيئية والسياحة الدينية. كما تعتمد هذه الصناعات على زيادة قدرات الإنترنت/البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات (ICT) لتأمين صناعات الواقع الافتراضي، والواقع المعزز، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، كونها صناعات تعتمد على القدرات المتميزة للشباب اللبناني و تتمتع بسهولة التصدير وهي ذات احتياجات منخفضة من النفقات الرأسمالية، وذلك عبر:

- تحفيز الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والمعرفة والبرمجة والابداع والابتكار (مثال: تعديلات في مراسيم المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان - إيدال).
- التعاون مع المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد على البحث والتدريب واقامة ورش العمل.
- دعم المؤسسات التعليمية وانشاء مدارس البرمجيات والتزيم (Coding).
- تطوير القدرات في مجال تصميم الأجهزة (بما فيها الطاقة الشمسية) وقدرات التجارة الإلكترونية ضمن مناطق صناعية تكاملية حديثة تخدم المنطقة والعالم (الحضانة، والمناطق الحرة، وتسريع شركات الإنترنت والأجهزة والبرامج).
- إنشاء رابط مباشر في هذه البلدان لشراء المواد والمعدات اللازمة والبدء في تنفيذ الطرق التجارية والروابط.
- إعداد مراكز التجارة الإلكترونية الطريق أمام صناعة لوجستية تخدم المنطقة.
- استكمال ورشة عمل لدراسة عوائق وفرص صناعة 4.0 (Industry 4.0) الذكاء الاصطناعي Artificial intelligence
- العمل على دعم الأطراف (أي القرى) عبر إنشاء مراكز أو حاضنات : التدريب، الإستقطاب، الشركات والمستثمرين والعمل مع اتحادات البلديات على انشاء مراكز أو حاضنات أعمال للصناعة الرقمية. (عملية دمج الأطراف تساعد على خلق فرص عمل للشباب في قراهم وبتكلفة إنتاج أقل
- **الصناعات الثقافية الإبداعية:** صناعات المحتوى، الأفلام، الموسيقى، الفنون البصرية والوسائط الجديدة لما لها من اثار إيجابية على الإقتصاد، عبر تأمين الدعم في مجالات الحضانة، ونقل المواهب، والأهم من ذلك التوزيع العالمي.

- **التصنيع والبناء:** احلال الواردات من خلال توفير قدرات تصنيع عالية الجودة في الصناعة ومواد البناء للاستفادة من الكفاءة العالية لدى المهندسين في مجالات التصميم وفي هندسة الديكور والهندسة الميكانيكية والكهربائية والمدنية والصناعية وصناعة الروبوتيك والإلكتروميكانيك والليكترونك الدرونز والإلكترونيات، كما يمكن استعمال هذه الصناعات في مشاريع البنية التحتية المحلية.
- **تصميم الأزياء والملبوسات والجلديات والأثاث:** الاستفادة من قيمة الذوق والتصميم والقرب من الأسواق العربية والأوروبية. فقد اعتاد لبنان أن يكون منتجًا للملبوسات لعقود مضت (حتى السبعينيات). ومع صعود التجارة الإلكترونية على مستوى العالم، ووسائل التواصل الاجتماعي، ستمهد صناعة الغزل والنسيج وتصميم الأزياء الطريق لمجموعة متنوعة من العلامات التجارية والمصممين في مجال المنسوجات والأثاث.
- **صناعة المجوهرات:** الاستفادة من اليد العاملة المحلية الماهرة في تصميم وتنفيذ المجوهرات لا سيما للسوق العربي والإقليمي والدولي وبالاخص سويسرا.
- **صناعة السيارات الصديقة للبيئة وصناعات الحديد**
- **الصناعات البتروكيميائية ارتباطاً بنتائج التقيب عن النفط والغاز** بما فيها بلاستيك، ألياف نسيج، مواد للأدوية والتنظيف، وللتحميل، واللاصقة، والزيوت ومواد التشحيم ومعدات وأدوات البتروكيميائيات، الصناعات البلاستيكية، مصنوعات مطاطية، زيوت عطرية، الصابون والمنظفات الأخرى، الدهانات، المبيدات والمخصبات الزراعية، المشتقات النفطية، والاشنول كما وإنشاء وتطوير مصافي إنتاج الوقود الأخضر.

ب- في الاطار الإداري المرافق للصناعة

تعتمد وزارة الصناعة في تنفيذ الخطة الصناعية الحاضرة على قدراتها الذاتية وعلى المؤسسات الثلاث الأساسية: معهد البحوث الصناعية (IRI)، ومؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR)، والمجلس اللبناني للاعتماد (COLIBAC)، بالإضافة الى الشراكة مع جمعية الصناعيين ووزارات الصحة والزراعة والاقتصاد والتجارة والثقافة، ومؤسسة تشجيع الاستثمارات (IDAL)، والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، ولجنة الاقتصاد والصناعة النيابية، والوزارات والإدارات الأخرى، والمجتمع الأهلي، وغيرها.

تعتمد خارطة الطريق لتنفيذ خطة الصناعة الحاضرة على خطوات إدارية وفق العنوانين التالية:

١. الأطر التنظيمية العامة

تعمل وزارة الصناعة مع الوزارات والإدارات الأخرى لتحسين الأطر التنظيمية عبر:

- مراجعة المدونة التجارية الجديدة المعتمدة وتحديد مواضع الاجراءات الواجبة التطوير واتخاذ الخطوات اللازمة
- العمل مع وزارة التنمية الإدارية على تطبيق وتنفيذ الحكومة الالكترونية (E-GOV) التي هي المفتاح لزيادة الكفاءة والحد من الفساد وتوسيع نطاق الصناعات اللبنانية إلى العالم (التسجيل، الضرائب، مشاركة البيانات، السرعة في السوق، إلخ).
- العمل مع وزارة الاتصالات لتأمين الإنترنت عالي السرعة و5G كاستثمارات أساسية في المستقبل. وستسعى لدفع بناء البنية التحتية اللازمة لقيادة القفزة النوعية للمختبرات ومراكز الأبحاث في صناعات جديدة مثل التقنيات الحيوية، وعلم الوراثة، وتصميم الأجهزة وقواعد البيانات.
- تعديل قانون العمل وتحديثه لإنشاء مجالس اعمال في المصانع للمشاركة في تحديد السياسات مقابل تخفيض المساهمة الباهظة الثمن والمكلفة والعالية في الضمان الاجتماعي، والرسوم المرتفعة جدًا والتي تجعله غير فعال، وتضطر الشركات لتجنب التوظيف في لبنان (اقترح الغاء الفقرة بالكامل من قبل المستشارين)
- اصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتأمين سهولة تنفيذ الاعمال كي يكون لبنان بين البلدان الأكثر قدرة على المنافسة
- إقرار قانون دمج المصانع (يهدف منها الصناعيون الال تهرب الضريبي)

- تخفيض بدل التحسين العقاري إلى ٢٪ حتى ثلاث سنوات، وإلى ٣ ٪ بين ثلاث وخمس سنوات، و ٥٪ بين خمس وسبع سنوات والعودة إلى ١٠٪ بعد سبع سنوات (مجلس النواب)

٢. الأطر التنظيمية الخاصة في وزارة الصناعة

- العمل على تبسيط الإجراءات و البت في طلبات التراخيص الصناعية بالسرعة القصوى
- العمل على مكنتة جميع الخدمات المقدمة من وزارة الصناعة ولاسيما الشهادة الصناعية والتراخيص الصناعية الامر الذي سيؤدي الى انجاز المعاملات بسرعة دون هدر وقت المستثمرين والصناعيين وتحسين تصنيف لبنان على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من الرتبة الحالية (المرتبة ١٤٣ حالياً).
- القيام بإعداد دراسات جدوى تفيد المستثمرين بتحديد القطاعات الصناعية التي يمكن الاستثمار فيها (٤ منها تم تنفيذها).

٣. لبنان كعلامة تجارية (Lebanon Branding)

ستقوم الوزارة بجهد كبير ومنسق ومتواصل للعلامة التجارية (Lebanon Branding) لمنح الحوافز الى الصناعات الحائزة على شهادة العلامة التجارية بهدف تعزيز الصناعات اللبنانية ودعمها عبر وسائل الإعلام التقليدية والمؤتمرات والمعارض التي ستعقد في لبنان والخارج والمؤتمرات والندوات وورش العمل.

خامساً: آليات تنفيذ خطة التنمية والتطوير الصناعي

تتكون الإجراءات العملية لتنفيذ خطة التنمية والتطوير الصناعي عبر المحاور الثلاثة المتوازية:

- أ. الإجراءات الإدارية والعملية
 - ب. الإجراءات المتعلقة بدعم الاعمال الصناعية القائمة
 - ت. الإجراءات المتعلقة بدعم انشاء اعمال صناعية جديدة
- لضمان حسن وسرعة تنفيذ بنود الخطة الحاضرة، سوف يتم انشاء لجان متخصصة بالشراكة مع القطاع الخاص يوكل الى كل منها اعداد، متابعة وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بكل بند منها ضمن جدول زمني محدد

أ. الإجراءات الإدارية والعملية

و هي مقسمة الى إجراءات مع الجهات الداخلية و الجهات الخارجية

مع الجهات الداخلية

- (١) اعادة هيكلية الوزارة ومؤسساتها لتفعيلها وترشيق عملها واعتماد المكننة
- (٢) انجاز المراسيم التطبيقية لتفعيل الصادرات عبر الرديات التي تساوي ٥٪ من قيمة زيادة الصادرات.
- (٣) انجاز إجراءات تعديل قانون إحداث وزارة الصناعة رقم ٩٧/٦٤٢ ومرسوم تنظيمها رقم ٩٨/١٣١٧٣.
- (٤) انجاز إجراءات تعديل مرسوم إجراءات الترخيص الصناعي رقم ٢٠٠٢/٨٠١٨.
- (٥) انجاز إجراءات تعديل مرسوم إجراءات التصنيف الصناعي (ISIC) رقم ٢٠٠٣/٥٢٤٣.
- (٦) ملء شواغر الفئة الثانية (رؤساء المصالح) وعددها ١١، والشواغر الأخرى.
- (٧) افتتاح المقرين الجديدين لمصالحتي الصناعة الإقليمية في النبطية (تمت) وبعبك/الهرمل (تمت).
- (٨) افتتاح المبنى الإضافي الجديد لمعهد البحوث الصناعية في المجمع الجامعي/الحدث.

- ٩) تفعيل إجراءات تعيين مجلس إدارة جديد للمجلس اللبناني للاعتماد (COLIBAC) وتعيين مديره العام ومستخدميه لإطلاق عمله في اعتماد المختبرات وأجهزة اصدار الشهادات Nation Brading
- ١٠) تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR) وتطبيق الزامية المواصفات.
- ١١) اتخاذ القرارات اللازمة لإنشاء "غرفة الصناعة" وإنشاء "غرفة التجارة والصناعة والزراعة في الهرمل".
- ١٢) تحويل وزارة الصناعة الى "وزارة الصناعة والابداع والتكنولوجيا والتجارة الخارجية"
- ١٣) المراقبة الادارية لعمل المصانع عبر:
- إستكمال قوينة أوضاع المصانع وتحسين أوضاعها وتسريع آليات التراخيص الصناعية وخدماتها ضمن اللجان المشتركة مع الإدارات المعنية
 - التشدد في تطبيق القوانين البيئية بما فيها إ مكافحة أي تلوث واتخاذ القرارات اللازمة فيما خص التراخيص الصناعية، وبالأخص ثروة مياه الليطاني، ومعالجة النفايات السائلة على مجراه بالتعاون مع الصندوق الأوروبي للتنمية (آب ٢٠٢٠)
 - التشدد في تطبيق المصانع لقوانين العمل لجهة افضلية استخدام العمال اللبنانيين
- ١٤) تفعيل وتيرة التعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، لا سيما في مجال التعليم المهني والتقني، لنشر الثقافة التصنيعية عبر البرامج التعليمية المطلوبة للصناعة وتأمين فرص عمل للخريجين
- ١٥) الإتفاق مع وزارتي المالية والزراعة في إطار الأمن الغذائي على إمكانية الاستفادة من مشاعات الدولة واملاكها الصالحة للزراعة بزراعات قابلة للتصنيع، بالشراكة مع القطاع الخاص:
- الأعلاف (خفض الاستيراد - تكتير الثروة الحيوانية على أنواعها بما يؤمن المواد الأولية لصناعة الألبان والأجبان والمعلبات والزيتون...)
 - الحبوب على أنواعها (للمعلبات والعجائن وتأمين الحاجة المحلية وللتصدير...)
 - الفواكه الصالحة للتجفيف (حلويات ومأكولات مختلفة...)
 - التحريج بأنواع أشجار سريعة النمو (للصناعات الخشبية وخفض الاستيراد)
 - زراعات صالحة للتصنيع (كروم - بطاطا - بساتين للعصائر - زيتون)
- ١٦) تحفيز الصناعيين على التوجه لإستعمال الطاقة البديلة الأمر الذي يؤدي إلى خفض كلفة الطاقة ودراسة الحاجة للطاقة المكثفة.
- ١٧) تبسيط اجراءات الترخيص الصناعي وترخيص البناء للمصانع وخاصة في المناطق الصناعية بلا مركزية او غير إستقلالية تامة للمناطق الصناعية عبر إدارات تابعة لوزارة الصناعة (او عبر شبك التعامل الموحد)
- ١٨) تسهيل إجراءات تصدير المنتجات الصناعية وإستيراد المواد الاولية وقطع الغيار والمعدات لزوم القطاع الصناعي بالتعاون مع إدارة الجمارك لخفض الأكلاف ومكافحة التهريب والتهريب عبر المعابر الشرعية (من خلال تشديد المراقبة واعتماد المعلومات والسكانر - Scanner والتنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية) وغير الشرعية (من خلال ضبطها قدر الإمكان وجباية الرسوم عبرها و/ أو إقفالها مع مراقبتها من قبل القوى الأمنية) وإلزام المستوردين اللبنانيين بتقديم نسخة عن البيان الجمركي في بلد المنشأ على المعابر الحدودية والمرافئ (المطار - المرفأ ...)
- ١٩) تحديث معطيات المسح الصناعي بشكل دوري وفرض مراقبة دورية الاعمال الصناعية عند كل تجديد للشهادة الصناعية
- ٢٠) التنسيق مع وزارات العمل والصحة والزراعة والبيئة والإقتصاد والتجارة لجهة الكشوفات على المصانع
- ٢١) استحداث أسواق مركزية في المناطق اللبنانية بالتعاون مع البلديات ومنصات الكترونية لتسهيل تسويق المنتجات الصناعية، تكون بمثابة حلقة وصل مباشرة بين المستهلكين والمنتجين بعيداً عن الوسطاء التجاريين.

٢٢) فرض إجازة استيراد والرسوم النوعية للسلع المصنّعة محلياً

٢٣) تطبيق المعايير على الإنتاج الصناعي اللبناني على المواد المستوردة

٢٤) النظر بإمكانية الحماية الجمركية لمنتجات الصناعة المحلية.

مع الجهات الخارجية

١) إستكمال المشاريع المشتركة الجاري تنفيذها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو UNIDO) - (تطوير الأعمال الخشبية - البناء - الصناعات الغذائية - الصناعات التقليدية - تمكين المرأة - خفض إستهلاك الموارد - معالجة النفايات الإلكترونية والكهربائية...)

٢) تبني إستراتيجية المناطق الصناعية لتنمية كامل الاقضية اللبنانية وتكاملها

٣) اطلاق الدراسات التكميلية لإنشاء اول منطقتين صناعيتين بالشراكة مع البلديات والقطاع الخاص في إطار استراتيجية المناطق الصناعية لتنمية مستدامة ٢٠٣٠

- استكمال هذا العمل بالتعاون مع يونيدو وبتمويل من البنك الأوروبي للإستثمار (EIB) والحكومة الإيطالية
- تأمين التمويل المباشر (دون إقراض) لبناء أول منطقتين صناعيتين ذكية وخضراء من قبل الجهات المانحة من خلال مناقصات دولية شفافة مقابل منح الممولين حصرية توريد المعدات والآلات الصناعية وقطع الغيار اللازمة للإنتاج المحلي للمصانع المنشأة داخل المنطقتين الصناعيتين منه
- استكمال المناطق الصناعية في كافة المناطق اللبنانية بيني تحتية حديثة على أراض مملوكة من الدولة أو من البلديات أو الأوقاف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وطنياً ودولياً وربطها بشبكة حديثة من السكك الحديدية وأنابيب الغاز، وتأهيل ما أمكن من مناطق صناعية قائمة

٤) التفاوض مع الشركاء الدوليين للموافقة على استيراد المنتجات اللبنانية وتصديرها للدول التي يدعمون الصناعة اللبنانية ، وتفعيل عمل الملحقين الاقتصاديين وتجديد تعيينهم عند الاقتضاء

٥) العمل مع الدول المانحة على شراء أو إستيراد منتجات لبنانية مصنوعة من مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة ، لتكون جزءاً من المنتجات المصدرة أو الممنوحة التي تقدم منهم إلى البلدان النامية.

٦) تخصيص جزء من الأموال المخصصة من المساعدات الأوروبية وغيرها للنازحين السوريين في لبنان تنفق وفقاً للمناقصات الدولية وذلك بإنفاقها وفقاً للمناقصات الوطنية بين الصناعات والشركات اللبنانية من أجل دعم الاقتصاد اللبناني وقطاعات الإنتاج

٧) إطلاق إستراتيجية دعم قطاع الصناعة الغذائية وتطويره بالتعاون مع يونيدو ومعهد البحوث الصناعية IRI

٨) إطلاق مشروع ختم الجودة للمنتجات الصناعية اللبنانية بالتعاون مع يونيدو ومعهد البحوث الصناعية IRI

٩) التحضير لإطلاق مشروع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لجهة معالجة نفاياتها السائلة على مجرى نهر الليطاني بالتعاون مع الصندوق الأوروبي للتنمية إعتباراً من شهر آب ٢٠٢٠

١٠) التحضير لإطلاق مشروع تأهيل ٤ مناطق صناعية قائمة على مجرى نهر الليطاني بالتعاون مع البنك الدولي

١١) إطلاق العمل بالإتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية من مقره الرئيسي في لبنان لتعزيز التجارة العربية البينية وتشجيع التصدير

ب. الإجراءات المتعلقة بدعم الاعمال الصناعية القائمة

تتطلب الاعمال الصناعية القائمة في لبنان حمايتها ودعمها عبر تأمين المواد الاولية وحمايتها من المضاربة غير المشروعة وفق ما يلي:

(١) التنظيم الصناعي:

- تحديد القطاعات الصناعية التي تستوجب الدعم المالي بالأولوية عبر المعايير التالية:
 - الامن الذاتي الغذائي والصحي والاقتصادي والصناعي والانتاجي
 - حاجات السوق المحلي
 - الربحية (صناعات غذائية، مجوهرات)
 - الأكثر خلقاً لفرص العمل
 - الأكثر مراعاة للشروط البيئية واستعمالاً للطاقة البديلة
- تحديد حاجات كل القطاع من حيث الدعم المالي والإطار القانوني عبر:
 - تطوير عمل وزارة الصناعة، وقد بدأت بإنشاء المجلس الاستشاري العلمي لوزارة الصناعة (بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣١) بالتعاون مع الصناعيين والمؤسسات الأكاديمية لتأمين المواكبة العلمية لتطوير قطاع الصناعة لا سيما في مجال صناعات المواد المتعلقة بمكافحة وباء كورونا، كما وفي مجال الصناعات الغذائية عبر فعاليات (GAFAL-Government) Academia-Food Industry Alliance in Lebanon .
 - تفعيل العمل والاشراف ومراقبة ومسح المصانع والتأكد من مطابقتها للشروط الفنية والقانونية (خفض الأثر البيئي وتلوث الأنهر).
 - مراقبة الأسواق المحلية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد
- رفع مستوى جودة المنتجات اللبنانية ومراقبتها
- التعاون مع الصناعيين لتحسين وتطوير جودة الصناعات اللبنانية عبر إلتزامهم بتطبيق المواصفات الوطنية الصادرة عن مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية وصولاً الى جعل المنتجات الوطنية اللبنانية منافسة للمنتجات الخارجية.
- العمل لإنشاء الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء، مما سيمكننا من إنتاج ذو جودة تنافسية عالمية عالية.
- دعم عمل مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR).
- تفعيل عمل المجلس اللبناني للاعتماد (COLIBAC) عبر تعيين مجلس ادارة ومدير عام وإصدار المراسيم التنظيمية. دعم قدرات معهد البحوث الصناعية (IRI) وتأمين المعدات اللازمة له وإعفاء تجهيزاته من الرسوم والضرائب.
- تبسيط وتسريع العمل بإجراءات مراقبة الجودة بشكل سنوي (ضمن اجراءات شهادة الصناعة) وبشكل دوري (مراقبة جودة الإنتاج).
- إطلاق مشروع ختم الجودة للمنتجات الصناعية اللبنانية
- انشاء أسواق استهلاكية للمنتجات الوطنية (دائمة وأسبوعية) لتأمين تصريف المنتجات المحلية بالتعاون مع البلديات
- إطلاق منصة إلكترونية (online platform) تربط المصانع الوطنية ببعضهم البعض ومع المستهلكين والمزارعين والتجار ومع العديد من الجامعات اللبنانية، للاستفادة من قدرة الأبحاث والأفكار العلمية، والدفع بإختصاصات تطبيقية تتلاءم مع حاجات سوق العمل، تكون مهامها:
 - خلق مساحة التعاون بين الجامعات والمعاهد التقنية من جهة والمصانع من جهة اخرى لناحية عرض حاجات الصناعيين من ادوات العمل التقنية و/او تصنيع المعدات الجديدة وتطوير الادوات القائمة، كما تأمين الوظائف للخريجين (R&D+jobs).

- تأمين التكامل بين الصناعيين اللبنانيين (clustering) بتحديد كل منهم حاجاته من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات تامة الصنع المستخدمة في صناعتهم التحويلية، الامر الذي يؤدي الى تعرف المصانع على القطاع الانتاجي للمصانع الاخرى وخلق فرص تكامل فيما بينها (B to B).
- عرض المنتجات اللبنانية حصراً مع اسعارها وتحديد نقاط البيع (geolocalisation).
- اعمال التجارة الالكترونية (E-commerce) للمنتجات اللبنانية دون وسيط من الصناعيين الى المستهلك.
- اطلاق خطة إعلامية في دعم تطوير القطاع الصناعي تعتمد على:
 - العمل على تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى الصناعة الوطنية.
 - العمل على تخفيض تسعيرة الاعلان الترويجي للمنتجات الوطنية، من خلال السعي الى توقيع اتفاقيات تعاون ما بين المؤسسات الاعلامية اللبنانية (مرئية-مسموعة ومكتوبة) وجمعية الصناعيين، برعاية وزارتي الصناعة والإعلام
 - تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية عبر خفض كلفتها وتحسين النوعية
 - إظهار وترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الصناعي وازدهار الوطن
 - التعاون مع الجامعات، المعاهد والمدارس لتضمين المناهج التعليمية حصصاً لزيادة الوعي لدى الطلاب عن أهمية الصناعة الوطنية
 - إعداد نشرات الكترونية وكتيبات دورية ووفق المناسبة تتناول معلومات وإحصاءات عن: واقع القطاع الصناعي في لبنان والخطة التنموية - تعريف بمهام الوزارة، صلاحياتها وانجازاتها- خدمات الوزارة - الإجراءات - المستندات المطلوبة، المدة والكلفة
 - تشجيع إنتاج البرامج الوثائقية لتعزيز المادة الإعلانية الصناعية

٢) الدعم الاستثماري والمالي والمصرفي

- الاتفاق مع جمعية المصارف لخفض الديون وإعادة جدولتها وتمديد المهل وتسهيل القروض والاستثمارات وتأمين السيولة
- قيام الدولة اللبنانية بتأمين السيولة (٢٠٠ مليون دولار أميركي) لشراء المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة.
- تفعيل العمل بخطة ١٠٠ مليون دولار أميركي (Bridge Fund) لدعم الصناعة مع مصرف لبنان.
- تفعيل العمل بخطة انشاء الصندوق التمويلي الخاص (Oxygen Fund) بقيمة ٧٠٠ مليون دولار أميركي لدعم الصناعة.
- دعم شراء المواد الأولية بسعر دولار أميركي (دولار صناعي مدعوم) يحدد بنسبة معينة مقارنة بسعر الصرف الرسمي.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء مصرف/صندوق الائتماء والاستثمار الصناعي (الملحق رقم ١).
- العمل مع جمعية المصارف لخفض الفوائد على القروض الصناعية القائمة والمستقبلية وإعادة جدولتها^١.
- تشجيع مشاركة المصارف وشركات الاستثمار برأسمال المصانع وتطويرها لإشراكها بالإنتاج بدل الربح القائم على الفوائد فقط بما يحصّن القطاعين المصرفي والصناعي ويقوي الإقتصاد.
- حث المصرف المركزي على ضخ السيولة بالدولار الأميركي إلى المصارف التجارية من خلال منحها قروضاً بفوائد مخفضة لدعم القطاع الصناعي و/أو تسهيل إستعمال ودائع الصناعيين لإستيراد المواد الأولية وللتصنيع وقطع الغيار والمعدات الصناعية.التعاون المبرمج مع المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان (إيدال) وعقد إتفاقية لتحفيز ومساعدة المستثمرين في قطاع الصناعة:

^١(المادة ٣٤ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠ - تعليق مفاعيل التعسر في تسديد القروض الصناعية)

- تعديل المراسيم الخاصة بالاستثمارات من حيث المناطق وقيمة الاستثمارات وسلة الحوافز والمنتجات بما فيها تعريف منتجات التكنولوجيا وتقنيات الاتصالات والمعلومات
- إعفاء الأعمال الصناعية الجديدة من الرسوم والضرائب
- تأمين مستوى أعلى من التحفيز للمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال ومستثمري صناعات التكنولوجيا والمعرفة
- تأمين حاضنات للمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال ومستثمري صناعات التكنولوجيا والمعرفة ولاسيما في المناطق الريفية
- إعفاءات من ضريبة الدخل والضريبة على الأرباح للأفراد والمؤسسات
- ١٠٠٪ إعفاء من رسم تسجيل عقار المصنع
- إعفاءات من رسوم البناء
- إعفاء من بدل حصة رب العمل (٢٣٪) للضمان الاجتماعي لسنتين أو أكثر عبر خلق مجالس أعمال للعمال (Committees Of Enterprise) وخاصة للموظفين العاملين في قطاعات الكمبيوتر، وتقنيات التواصل، وصناعات التحول الرقمي والابتكارات والابداع والمعرفة
- تمديد آجال وتخفيض معدلات فوائد القروض الحالية للصناعيين*
- خفض رسوم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٢٥٪ لسنتين)
- خفض التعرفة الكهربائية للمؤسسات الصناعية (بمعدل ٢٠٪)
- العمل على اعداد الدراسات لإنشاء Silicon Valley على أرض مناسبة من مشاعات الدولة (تقدم مجاناً للمشروع) وتأمين الإستثمارات الاجنبية له.

● إطلاق العمل مع وزارة المالية ومجلسي الوزراء والنواب من أجل:

- اقرار مشروع قانون إعفاء الصادرات الصناعية من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠٪ بدلاً من ٥٠٪ الحالية.
- إقرار مشروع قانون إعفاء المصانع حتى ٥٪ من نفقاتها الإنتاجية للتطوير والأبحاث والإبتكار.
- إقرار مشروع قانون دمج المصانع لدى اللجان النيابية بصيغة تحفيزية جديدة.
- إقرار مشروع وزارة الصناعة لدعم الطاقة للصناعة لثلاث سنوات بانتظار تأمين البدائل.
- مساعدة الصناعات الفردية والحرفية وتأكيد دعم الوزارة لهم، وقوينة وتنظيم أعمالهم لمساعدتهم من خلال:
 - ✓ تيسير تمويلهم من قبل جمعيات التمويل المتناهي الصغر Micro Finance.
 - ✓ تقديم عرض مناسب هدفه توفير التأمين الصحي لهم (نوع من صندوق تعاضد).
 - ✓ إدراجهم على منصات التسويق الإلكترونية لتأمين فرص تسويق داخلية وخارجية.

(٣) التعاون والتفاوض مع الدول الشقيقة والصديقة والمرتبطة باتفاقيات تعاون

- التواصل مع سفراء الدول العربية والأجنبية لتعميق التعاون والتبادل لا سيما في مجالات تأمين المواد الأولية وتصدير المنتجات اللبنانية وتفعيل التبادل التجاري
- التفاوض مع الشركاء الدوليين للموافقة على استيراد المنتجات اللبنانية وتصديرها للدول التي يدعمونها.
- رفع العقبات والعراقيل التقنية لتسهيل التبادل، بتصحيح الميزان التجاري في العلاقات مع الشركاء التجاريين
- الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة والمواصفات.
- تأمين مشتقات البترول لزوم الصناعة بأسعار مخفضة ودعم.
- تأمين مواد أولية للصناعة بتسهيلات مالية حكومية.

- العمل على تطبيق مبدأ المقايضة (Troc) بالمنتجات مع دول لدينا معها حاجات متبادلة.
- العمل على تطبيق مبدأ الضمان (Credit insurance) أو التأمين على أكلاف المواد الأولية المصدرة إلى لبنان بدلاً من الإعتمادات المصرفية.
- متابعة التواصل مع الإتحاد الأوروبي لوضع إقتراحات وزارة الصناعة لتأمين السيولة للصناعة اللبنانية موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة.
- التواصل مع المؤسسات والجهات الدولية المانحة والداعمة من اجل تأمين الحاجات الملحة والقروض الميسرة وتغطية الحاجات التمويلية الخاصة بالصناعة.
- إيجاد مصادر جديدة للمواد الأولية والمعدات الصناعية (مثلاً تركيا، ...)
- تفعيل المادة الاستثمارية للقانون رقم ٣٦٠ المتعلقة بقطاع الصناعة.
- خفض الرسوم المفروضة على الشاحنات اللبنانية المتجهة إلى الخليج عبر سوريا والأردن والعراق والحصول على تسهيلات لتصدير الإنتاج اللبناني الزراعي والصناعي الى الدول العربية عبر المعابر السورية.
- العمل على إعادة النظر بالاتفاقيات الدولية والتواصل مع الجهات المعنية الأجنبية لتحسين شروط إستفادة لبنان منها وعدم التوقيع على إتفاقيات جديدة مجحفة بحق لبنان مستقبلاً.
- تعزيز دور الملحقين الاقتصاديين لدى السفارات من أجل إيجاد ودراسة منافذ جديدة للمنتجات والخدمات اللبنانية المنشأ، والعمل على حل المشاكل الناتجة عن عدم تطبيق الاتفاقيات التجارية مع الدول التي يرتبط معها لبنان بهذا النوع من الاتفاقيات، إلى جانب الاستطلاع وتسهيل مشاركة الصناعيين في المعارض الدولية.

ت. الإجراءات المتعلقة بدعم انشاء اعمال صناعية جديدة

- ان دعم انشاء صناعات جديدة في مجالات وقطاعات سلاسل القيمة الصناعية المحددة أعلاه، وهو ما يفترض الإجراءات التالية:
- انشاء مركز تخطيط صناعي (Think tank) لتحديد القطاعات الصناعية الواجبة الدعم والتي تؤمن الربحية والمردود الوطني والاقتصادي الأعلى وبالأولوية.
 - إطلاق العمل بمشروع المناطق الصناعية النموذجية وتأمين طاقة كهربائية بالطرق البديلة (تخفيض تكلفة الطاقة بما لا يقل عن ٢٠٪)، في المناطق المقترحة في بعلبك، القاع، تربل، (الملحق رقم ٢)، واقترح انشاء منطقة صناعية في القرية (الشوف) كما وفي المناطق الحرة للصناعات الخفيفة التجميعية.
 - تحديد مشاعات الدولة واملاكها الصالحة للزراعة بزراعات قابلة للتصنيع، بالشراكة مع القطاع الخاص بالاتفاق مع وزارتي المالية والزراعة في إطار الأمن الغذائي وذلك لتأمين:
 - ✓ الأعلاف (خفض الاستيراد - تكثير الثروة الحيوانية على أنواعها بما يؤمن المواد الأولية لصناعة الألبان والأجبان والمعلبات والزيتون....).
 - ✓ الحبوب على أنواعها (للمعلبات والعجائن وتأمين الحاجة المحلية والتصدير...).
 - ✓ التحريج بأنواع أشجار سريعة النمو (للصناعات الخشبية وخفض الاستيراد).
 - ✓ الفواكه الصالحة للتجفيف (حلويات ومأكولات مختلفة...).
 - ✓ زراعات صالحة للتصنيع (كروم - بطاطا - بساتين للعصائر - زيتون).

سادساً: آليات دعم وتمويل الإجراءات اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الصناعي

تسعى الخطة الحالية لتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة وتأمين مصادر تمويل بديلة ولا سيما:

١. القروض الميسرة من خلال الجهات المانحة الدولية لتمويل عمليات شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي.
٢. القروض الميسرة من خلال الجهات المانحة الدولية او عبر القطاع الخاص لتمويل عمليات بناء وتجهيز المناطق الصناعية.
٣. القروض الميسرة والمدعومة من الدولة وكفالات ومصرف (أو صندوق) الانماء والاستثمار الصناعي المزمع تشكيله لدعم المصانع وبالأخص الصغيرة والمتوسطة لتوفير السيولة لاستيراد المواد الأولية والمعدات ولإنشاء مصانع جديدة لمساعدة الصناعات الفردية والحرفية^٢.
٤. اعفاءات من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات عن الاستثمارات الصناعية الحديثة^٣.
٥. اعفاءات جمركية على المواد الأولية والمعدات الصناعية للمؤسسات الصناعية.
٦. خفض رسوم الاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للقطاعات الصناعية.
٧. تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار أميركي من البنك الدولي كضمان نقدي للمصارف المحلية لاستيراد المواد الأولية للصناعات التي يمكن تصديرها.
٨. اتخاذ الإجراءات القانونية (قوانين، مراسيم، قرارات) التي تحد من الاحتكارات وتشجع المنافسة وتالياً "تقديم السلعة ذات الجودة الاعلى بالسعر الأفضل.
٩. فرض رسم على المستوعبات التي تحتوي بضائع مستوردة الى السوق المحلي (دون مستوعبات الترانزيت) يخصص لدعم الصادرات الصناعية
١٠. فرض رسم على كل طن ترابية بعد خفض أسعارها محلياً للحد من أي احتكار، على ان يخصص لمشاريع بيئية (تحويل سريع بالتنسيق مع وزارتي البيئة والزراعة) -دعم البلديات للتنمية المحلية في المناطق المحيطة... و لدعم التنمية الصناعية وتمويل جزء من مشروع المناطق الصناعية.
١١. تأمين مصادر خاصة للتمويل المحدود (Micro Finance) لأصحاب المصانع الصغيرة و للحرفيين والذي تستفيد منه حوالي ١٦٠,٠٠٠ عائلة من الريفين.

سابعاً: الجداول الزمنية لتنفيذ الخطوات العملية

لتأمين سرعة وحسن تنفيذ مراحل وبنود الخطة، سوف يتم انشاء لجان مؤلفة من عدد محدود من الأعضاء لمتابعة إجراءات تنفيذ كل بند من بنود الخطة الحاضرة والمحددة في الملاحق المرفقة وبدءً بالمرحلة الأولية التالية:

الإجراءات العاجلة خلال ٣ أشهر تتمحور حول دعم الصناعات القائمة وتأمين المواد الاولية

- (١) حث المصرف المركزي على ضخ السيولة بالدولار إلى المصارف التجارية من خلال منحها قروضاً بفوائد مخفضة لدعم القطاع الصناعي
- (٢) تسهيل استعمال ودائع الصناعيين لاستيراد المواد الأولية وللتصنيع وقطع الغيار والمعدات قيام الدولة اللبنانية خلال شهرين من تاريخ إقرار الخطة بشراء المواد الأولية التي تحتاجها الصناعة بمبلغ وقدره ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية .
- (٣) تقلص القروض الميسرة بمبلغ وقدره ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية لتمويل عمليات شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي.

^٢ (المادة ١٠ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠)

^٣ (المادتين ١٨ و١٩ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠ - اعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على استثمارات صناعات الادوية)

- ٤) تأمين ما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار قروض لمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (SMEs).
- ٥) تأمين القروض الميسرة بمبلغ ٩٠ مليار ليرة لبنانية لأصحاب المصانع الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتوفير السيولة لاستيراد المواد الأولية والمعدات مساعدة الصناعات الفردية والحرفية.
- ٦) تفعيل العمل بخطة ١٠٠ مليون دولار (Bridge Fund).
- ٧) انشاء الصندوق التمويلي الخاص (Oxygen Fund) بقيمة ٧٠٠ مليون دولار (موقعة من مصرف لبنان).
- ٨) العمل مع جمعية المصارف لخفض الفوائد على القروض الصناعية القائمة والمستقبلية وإعادة جدولتها
- ٩) تشجيع مشاركة المصارف برأسمال المصانع وتطويرها لإشراكها بالإنتاج بدل الربح بما يحصن القطاعين المصرفي والصناعي ويقوي الاقتصاد.
- ١٠) تشريع وتأمين الدولار الصناعي يحدد بنسبة معينة مقارنة بسعر الصرف الرسمي.
- ١١) انشاء مصرف/صندوق الانماء والاستثمار الصناعي وتشجيع المستثمرين والقطاع الخاص والصناديق الاستثمارية على الاستثمار الصناعي (الملحق رقم ١).

ثامناً: المردود المالي والاقتصادي للخطة

ان الخطة الحالية ستؤتي بنتائجها المالية والاقتصادية وتحول الاقتصاد اللبناني الى اقتصاد منتج أكثر منه مستهلك، وتساهم في خفض العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات. كما ان الاستثمار في القطاعات الصناعية بقيمة مليار دولار أميركي في القطاع الصناعي يخلق ما بين ٣٥,٠٠٠ الى ٤٠,٠٠٠ فرصة عمل ويساهم بزيادة سنوية بنسبة ٢% من الناتج الوطني (الناتج المحلي المقدر بنسبة ٥٤,٦ مليار دولار أميركي للعام ٢٠١٩).

تاسعاً: الملاحق (بيانات كل مشروع من مشاريع الخطة الاجمالية وطرق تنفيذها والجدول الزمني لها)



اسم المشروع	مصرف/صندوق الانماء والاستثمار الصناعي
وصف المشروع	<p>السياق: انشاء مصرف/صندوق للتنمية والاستثمار في اطلاق صناعات جديدة وفي دعم الصناعات القائمة الآليات التنفيذية الرئيسية:</p> <p>الرأسمال: ٢١٠ مليار ليرة لبنانية موزعة على مليون واربعمائة ألف سهم بقيمة اسمية وقدرها ١٥٠,٠٠٠ ل.ل. توزع على نسبة المساهمات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الصناعيين بنسبة ١٥٪ - الاكثتاب العام (افراد ومؤسسات خاصة) بنسبة ٤٠٪ - المصارف بنسبة ١٥٪ - المؤسسات العامة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق الاستثمار بنسبة ١٥٪ - الحكومة بنسبة ١٥٪ وتغطية أي نقص في نسبة مساهمة الجهات الأخرى المذكورة اعلاه <p>الهدف:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم الصناعيين والمصانع وبالأخص الصغيرة والمتوسطة لتوفير السيولة لاستيراد المواد الأولية والمعدات ولإنشاء مصانع جديدة لمساعدة الصناعات الفردية والحرفية^٤. - توزيع القروض: بقيمة لا تتجاوز ١,٥ مليار ليرة لبنانية لكل قرض. - الاستثمار في القطاعات الصناعية. <p>مدة القروض: لا تتجاوز ١٢ سنة</p> <p>اهداف القروض: انشاء صناعات جديدة وتوسيع صناعات قائمة تساهم في زيادة الصادرات الصناعية فائدة القروض: نسبة تعادل معدل الليبور العالمي (دولار - سنة واحدة) مضافاً إليها نسبة واحدة بالمائة</p> <p>الأهداف: تحسين وتطوير الصناعة وتوفير القروض الميسرة للصناعيين</p>
مدة التنفيذ	سنة واحدة
كلفة المشروع	قيمة راس المال
جهة التمويل	كما ورد في النص اعلاه
نسبة التمويل	15٪
نوع التمويل	☐ هبة ☐ قرض
طريق التمويل	☐ مباشرة ☐ عبر الإدارة
مرحلة المشروع	☐ قيد التنفيذ ☐ قيد التحضير
تحديات المشروع	مخاطر المشروع:

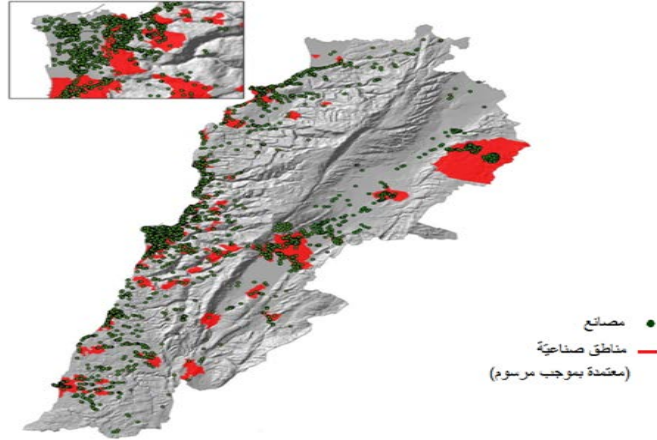
^٤ (المادة ١٠ من قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠)



اسم المشروع	المناطق الصناعية النموذجية
وصف المشروع	السياق: إنشاء مناطق صناعية تساهم بفاعلية وثبات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الآليات التنفيذية الرئيسية: وفق الوصف الوارد ادناه
المحافظة	جميع المحافظات
القضاء	مختلف الأقسية
مدة التنفيذ	٣ سنوات
كلفة المشروع	١٢٠ مليون دولار
جهة التمويل	عبر يونيدو ومؤسسات أخرى

١. انتشار وتوزيع المصانع والمناطق الصناعية

i. الانتشار العشوائي للمصانع والمناطق الصناعية في لبنان (وزارة الصناعة ٢٠١٧)



ملاحظات:

- بيروت العاصمة لا تضم أي مناطق صناعية مصتفة
- إنما فيها عدد من المصانع المرخصة سابقاً منتشرة بين المناطق السكنية أفرزتها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرمنة والمتراكمة.

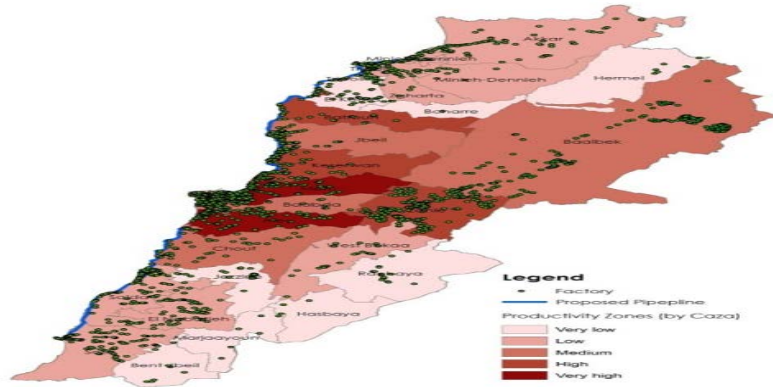
ii. التوزيع الحالي للمناطق الصناعية داخل لبنان (وزارة الصناعة ٢٠١٧)



ملاحظة:

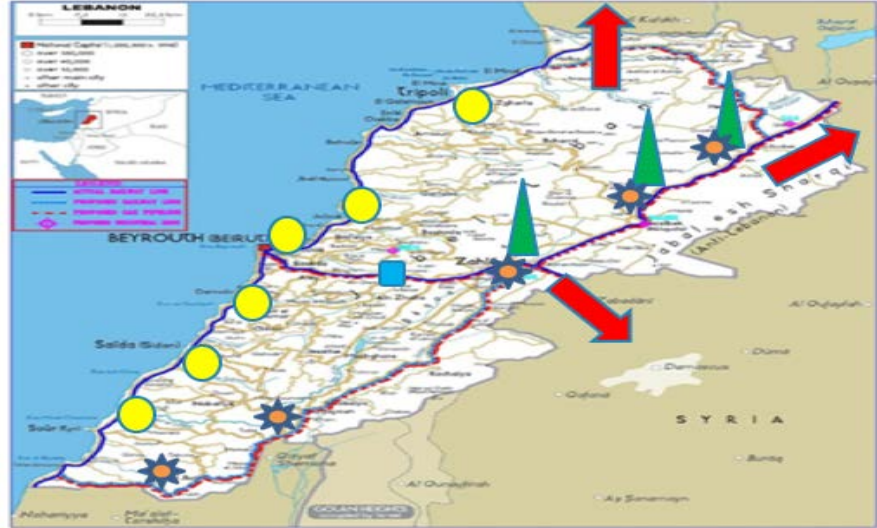
- يتركز النشاط الصناعي والتجاري في مناطق لبنان الساحلية الغربية لا سيما في منطقتي بيروت الكبرى وجبل لبنان.

iii. توزيع المناطق الصناعية والمصانع بحسب المنطقة



عدد المصانع المرخصة وتوزيعها على المحافظات (حسب وزارة الصناعة حتى ٢٠/٤/٢٠٢٠):

العدد	المحافظة
٣٥٠٢	جبل لبنان
٢٥١	بيروت
٢٠٦	النبطية
٣٨٤	لبنان الجنوبي
٧٧	عكار
٣٩٠	شمال لبنان
٢٦٧	بعلبك الهرمل
٦٩٥	البقاع
٥٨٧٢	المجموع



يقوم المشروع على ٦ ركائز أساسية:

- تأهيل المناطق الصناعية القائمة حوالي بيروت (١٧ منطقة)
- انشاء المناطق الصناعية الجديدة
- نفق صناعي
- الميناء الجاف في منطقة ريتاق-البقاع
- محطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعية وبالطاقة الشمسية
- تجمعات التكنولوجيا واقتصاد المعرفة والإبداع والخدمات والابتكار على الساحل (اقترح منطقة القرية الصناعية)

i. تأهيل المناطق الصناعية القائمة

إعادة تأهيل البنية التحتية وإنشائها (الإطار القانوني، والطرق، والكهرباء، والهاتف، ومعالجة النفايات، والمواقف، والمناطق الخضراء، وأنظمة مكافحة الحرائق، والصرف الصحي، وشبكات الري، والمراكز الطبية، إلخ.)، وتشمل مناطق برج حمود، الدكوانة، البوشرية (بالقرب من نهر الموت)، البوشرية (مار مارون)، البوشرية (خلف البراد اليوناني)، وطى عمارة شلهوب، الزلقا، بياقوت، بصاليم، الجديدة، المكلس، سنّ الغيل، الحدث، بعبدا، كفرشيفا، الشويغات، بشامون، إلخ. لإكمال الخطّ الدائري Contour Line حول مدينة بيروت المناطق الصناعية الجديدة

ii. إنشاء مناطق صناعية جديدة ومستدامة

يتم انشاء مناطق صناعية جديدة بالتعاون مع اليونيدو وغيرها في جميع المناطق اللبنانية، على طول الخط الدائري في شمال وشرق وجنوب البلاد (الرسم ٤- الخط الأحمر) واعتماد تغذيتها بالطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية، كما ان يضمن المشروع في مراحل لاحقة:

- خطوط السكك الحديدية القائمة على ساحل لبنان ونحو البقاع
- إنشاء سكك حديدية جديدة على طول الخط الدائري لربط المؤسسات الصناعية ببعضها وبالمعابر الحدودية شمالاً وشرقاً بالمناطق الساحلية والمرافئ البحرية والحدود الشرقية
- خطوط أنابيب الغاز التي ستنم تغذيتها من الغاز المستخرج من البحر أو من مصادر أخرى بالأنابيب
- سيصل الخط الكنتوري المناطق الصناعية اللبنانية بكل من:
 - الساحل السوري وتركيا من الشمال
 - سوريا والعراق من الشمال الشرقي
 - سوريا والأردن ودول الخليج وما وراءها (طريق الحرير)

.iii الميناء الجاف في منطقة رّيّاق-البقاع

محطة داخلية تلتقي فيها خطوط المواصلات داخلياً وعبرها إلى الشرق

شبكات اتصال الميناء الجاف: بسوريا والخليج العربي ووسط آسيا وتركيا وأوروبا

- خدمات الميناء الجاف: إعادة الشحن، تجميع البضائع، مستودعات للتخزين، صيانة الحاويات والتخليص الجمركي وخفض الضغط على المعابر الحدودية البرية والبحرية وتسهيل المواصلات

• فوائده

- الانتقال من النقل على الطرقات إلى السكك الحديدية بأعلى نسبة ممكنة
- خفض مستوى الازدحام
- في مداخل الموانئ والمعابر والمناطق المحيطة بها
- التكيف مع قدرات الموانئ والمعابر المحدودة
- الحد من الآثار البيئية الخارجية على طرق المواصلات
- تنمية المناطق الريفية
- تطوير لوجستيات سلسلة الإمدادات
- خفض تكاليف النقل والتخزين والتعبئة والتوضيب
- توفير المخازن (تخزين الحاويات الممتلئة والفاغرة)

.iv محطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعي

إمكانية إنشاء محطات لتوليد الكهرباء بالغاز الطبيعي في المناطق الصناعية لتوليد الكهرباء لتلبية احتياجات هذه المناطق الصناعية والمناطق المحيطة بها في لامركزية متطورة لإنتاج الطاقة وتوزيع الأعباء وخفض أكلاف نقل الطاقة وإنتاجها.

.v تأهيل طريق بيروت - شتورة لإنشاء نفق اصطناعي - إعادة الدراسة تبعاً لصدور قانون ذات صلة من مجلس النواب

تأمين طريق بيروت - شتورة عبر نفق اصطناعي مجهز بالكامل بيئياً وعملياً (مغطى بالكامل بألواح الطاقة الشمسية لإنتاج الطاقة المتجددة) في المنطقة المعرضة لتراكم الثلوج، لتبقى طريق البقاع مفتوحاً طوال العام بكلفة ووقت أقل وفاعلية أكبر.

.vi تجمّعات التكنولوجيا واقتصاد المعرفة والإبداع والخدمات والابتكار

بناء تجمّعات صناعية تكنولوجية ومبتكرة في كل منطقة ساحلية ونحو السلسلة الغربية (من الناقورة في الجنوب وحتى العبد في الشمال) من أجل:

- توفير تكاليف إيجار واتصالات مخفضة (خطوط الإنترنت الأرضية والهواتف المحمولة، إلخ.) ومراكز خدمات شامل في مختلف المجالات التكنولوجية
- تسهيل إنشاء الأعمال
- تأمين فرص عمل للطلاب من ذوي المهارات/ الكفاءات العلمية (رواتب مرتفعة مع الحوافز المادية والمعنوية)
- تشجيع الابتكار السريع من خلال مراكز البحوث والمختبرات وبراءات الاختراع مع حقوق الملكية الفكرية الصناعية
- زيادة الإنتاجية من خلال المدخلات المتخصصة وتسهيل الوصول إلى المعلومات والتأزر والسلع العامة
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في التجمّعات بالقرب من المنافسين والصناعات ذات الصلة لتحقيق نمو أسرع والحصول على موقع أفضل داخل السوق
- إنشاء شبكات سلسلة التوريد داخل تجمّعات مترابطة
- تعزيز العلامة التجارية الصناعية للقيمة المضافة العالية، والإنتاج المتخصص، المحدّد بشكل خاص في «الرؤية التكاملية للقطاع الصناعي» ("لبنان الصناعية ٢٠٢٥") في هدفها التشغيلي السادس "تشجيع صناعة المعرفة الجديدة"
- الاتصالات، البرمجة، النانو تكنولوجيا، الميكاترونكس، الالكترونيات، تصميم الأزياء، صناعة الجلود المتمايزة، صناعة التجميع، الصناعة الغذائية الوطنية التقليدية، المعدات الطبية، الأدوية، الطب، الطاقة البديلة، المجوهرات، المعدات الصناعية، مستحضرات التجميل،

الأعشاب الطبية (CBD) والزيوت الأساسية، العطور، الكيمياء الحيوية، الكيمياء الصناعية، صناعة البتروكيماويات، النقل البحري، الخدمات والسياحة البيئية والسياحة الصناعية.

٣. مراحل تنفيذ المشروع

المراحل المُنتجة:

- **الدراسات الأولية:** في المرحلة الأولى من المشروع لإنشاء ثلاث مناطق صناعية على طول الخط الكنتوري (الشكل رقم ٤)
- **المواقع:** عقارات تابعة لبلديات:
 - تريل-قوسايا، البقاع
 - بعلبك، البقاع
 - القاع، البقاع
- **التمويل:** مبادرات لتمويل التصميم والتنفيذ جارٍ حالياً (من ضمنها إعادة تأهيل المناطق الصناعية القائمة)
 - من بين المانحين للمواقع الثلاثة: بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومكتب التعاون الإيطالي
 - التكاليف الإجمالية لإنجاز دراسات الجدوى: للمناطق الصناعية في تريل وبعليك والقاع: حوالي ١٠٥ مليون يورو
- **انشاء منطقة صناعية في منطقة القرية (الشوف) بعد انجاز دراسات بالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمارات (ايدال)**
- **بحث انشاء مناطق صناعية ساحلية**



حتى الآن جذبت المناطق الصناعية التمويلات التالية:

- التزامات مالية بقيمة ٧ ملايين يورو من الحكومة الإيطالية، بالإضافة إلى مليون يورو كمنحة للدراسات الأولية
- ٥٢ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي (زائد ٤ ملايين يورو للخطط الهندسية كمنحة)
- وينظر البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير حالياً في تقديم قرض بقيمة ٤٦ مليون دولار أمريكي

ملاحظة: سوف تُستثمر جميع هذه المبالغ في تطوير البنية التحتية لهذه المناطق

٤. الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمشروع المناطق الصناعية

ستتضمن المرحلة الأولى من مشروع المناطق الصناعية (المواقع الثلاثة):

- استضافة المئات من المصانع الجديدة والمصانع القائمة التي ستنتقل إلى هذه المناطق الصناعية
- تشمل مختلف القطاعات: صناعات الأغذية الزراعية/ تصليح السيارات وخدماتها/ البناء/ الصناعات الإبداعية/ الصناعات التجميعية/ الصناعات المعدنية / الصناعات البلاستيكية العلف الحيواني
- تأمين حوالي ٣٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة (من بين حوالي ١٥٠,٠٠٠ فرصة عمل جديدة للمشروع بأكمله)
- خفض كلفة الأراضي التي تحتاجها المنشآت الصناعية كما أن كلفة النقل والطاقة واليد العاملة وبالتالي كلفة الإنتاج
- تحسين جودة خدمات البنية التحتية (الطاقة والنقل وإمدادات المياه والاتصالات، إلخ.)
- تحسين التخطيط البلدي (الفصل بين المناطق الصناعية والمناطق السكنية)
- تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة ٢٠٣٠ من خلال تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية
- تطوير المناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة للمقيمين فيها

- زيادة سلاسل القيمة من خلال تركيز الأنشطة الصناعية
- إنشاء التجمعات الصناعية (Clusters)
- إنشاء حاضنات الأعمال
- زيادة الابتكار عن طريق ربط التجمعات الصناعية (Clusters) بمراكز البحث والتطوير/الابتكار وإنشاء مراكز التكنولوجيا
- تحسين وتسهيل إجراءات تراخيص الاستثمار والتشغيل وتأسيس منصات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- زيادة القدرة التنافسية لصادرات المنتجات اللبنانية من خلال تحسين البنية التحتية للتصدير
- رفع إمكانات الاكتفاء الذاتي من المنتجات وبالتالي تأمين قدر أكبر من الأمن الغذائي والأمن الصناعي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي

٥. فرص الاستثمار

- موقع لبنان الجغرافي: في قلب الشرق الأوسط، عند تقاطع القارّات الثلاث، حيث يلتقي الشرق بالغرب الذي يميّز سياسة حكومية داعمة للاقتصاد الليبرالي.
- يقدم لبنان للمستثمرين الكثير من الفرص والحوافز في جميع قطاعات الاقتصاد، وخاصة في القطاع الصناعي
- الثروات التاريخية والثقافية: آلاف السنين من التاريخ، والظروف المناخية المثلى والثقافة الغنية وإمكانات السياحة على أنواعها.
- النظام المالي والنقدي: أدنى معدلات الضريبة في المنطقة، سوق الصرف الأجنبي الحر، سياسات تسهيل تحويل العملات وعدم وجود قيود على حركة رأس المال إلى الداخل أو الخارج.
- النظام المصرفي: مناسب لممارسة الأعمال التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- إعادة إعمار سوريا والعراق: يمثل لبنان إحدى المنصات أو ربما المنصة الاقتصادية الوحيدة لإعادة إعمار سوريا والعراق
- نافذة لسوق إقليمية كبيرة: من خلال منصة تجارية في لبنان كمر للأسواق العربية (سوريا والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي) والأسبوية (وسط آسيا)
- النظام الاقتصادي الحر: سياسات الاستثمار الليبرالية والأعمال الحرة والمبادرات الفردية المفاتيح المهمة للاقتصاد اللبناني
- القوى العاملة: العمالة الماهرة المتعلمة والمتعددة المواهب متاحة على نطاق واسع بتكاليف مقبولة.
- احتمال أن يصبح لبنان منتجاً للغاز الطبيعي: لبنان من أحدث المرشحين من بين بلدان الشرق للانضمام قريباً إلى لائحة منتجي الغاز في الشرق الأوسط، مما يجعل الشاطئ اللبناني مكاناً جذاباً للاستثمارات والفرص (طريق الحرير) التكامل مع أوروبا، رأس جسر تجاري للشرق الأقصى (كوريا-اليابان).
- البنية التحتية في لبنان: لديها الإمكانيّة لتصبح من بين الأفضل في المنطقة من خلال توسيع مرافق الموانئ، وبرنامج طموح لإعادة تأهيل الطرقات والسكك الحديدية.
- المغتربون اللبنانيون: علاقات الاستثمار مع العدد الكبير والفعال والكفء من المغتربين اللبنانيين البارزين في العديد من البلدان وخاصة إفريقيا وأمريكا الجنوبية ودول مجلس التعاون الخليجي
- المناطق الصناعية: كلفة الأراضي للاستخدامات الصناعية منخفضة، كلفة و/ أو خدمات أفضل للبنية التحتية (الطاقة، والنقل، والإمداد بالمياه، والاتصالات، إلخ.) والأمن لأصول الأعمال الملموسة (المباني والآلات والمخزون المادي)
- قطاع الصناعات الزراعية: مساهم كبير في الصناعة اللبنانية ويشكّل أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الصادرات الصناعية في عام ٢٠١٨. لديه قوة عاملة ذات مهارات عالية وكلفة منخفضة وقطاع زراعي قوي ومتنوع ومطبخ لبناني معروف عالمياً هي نقاط قوة لدى لبنان.
- قطاع تكنولوجيا المعلومات اللبناني (ICT): قطاع سريع النمو بلغ حجم السوق ٤٣٦,٢ مليون دولار عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٩,٧٪ بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ (بحسب IDAL) وقد استفاد هذا القطاع من الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للاتصالات، وقدرة النطاق العريض (broadband capacity) وسرعة الإنترنت
- القوى العاملة ذات المهارات العالية والمتعددة اللغات: قاعدة الرواتب التنافسية، والسوق الإقليمي المزدهر لخدمات تكنولوجيا المعلومات، وبيئة الأعمال المزدهرة هي النقاط القويّة للبنان في تكنولوجيا المعلومات